وأن ليس للإنسان إلا ما سعي بين النوازل والعوارض

هل يا ترى الضغوط التي يتعرض لها الإنسان السوداني مثلها مثلها مثل ما يحدث في بلاد الله الأخري المتخلفة من بلاد العالم الثالث أم الأمر استثناء في السودان .

قطعا هناك نوازل في السودان ، مثل أن تكون ذاهبا للمطار ، فإذا المطار يصبح مغلقا نتيجة للأتربة والغبار مما يؤدي إلى إلغاء الرحلات ، وهذه نازلة لا ينفع معها تدبير ولكن العارض يتمثل في التعامل مع النازلة ، حيث لاتجد معلومة ، متى سيفتح المطار كما أن إدارات الطيران في السودان ، لا تتهيأ بالصورة المتحضرة المعمول بها في بلاد الله الأخري ، حيث تقوم شركة الطيران إما باستضافتك أو تعتذر وتقول لك إنها ستتصل بك عبرها لك بالموعد الجديد – ولكن في السودان ، عليك بالانتظار والصبر الجميل .

والعوارض تصطف أمامك في كل مشروع مهما كان صغيرا ، فطالب الخدمة الوطنية تكلفه بما لا يطاق للحصول على شهادة المواظبة الذي يريد أن يستخرج رخصة لمشروع صغير فيده في جيبه حتي لو كان الجيب خاويا ، والذي في طريقه لاستخراج إذن سفر يصطف في الصفوف الطويلة حتى يضطر للجوء للطرق الموازية والذي في عجلة من أمره لسفر ويحتاج لأمر من امور السفر كان الله في عونه.

أما الذين يطلبون الاستثمار ، فيكفي هروب رؤوس الأموال السودانية إلى اثيوبيا واريتريا وتركيا ومصر طلبا للاستثمار هناك – بعد ان شبعوا مغصة في الخرطوم فمن يتم التصديق له بقطعة أرض أو مزرعة يجد أن لها الف صاحب- والدولة عاجزة ا، تمد يدها أو تحسم أمرا .

يرجع البعض مشكلة المشاكل إلى انخفاض قيمة الجنيه السوداني بل واضمحلاله وأن المرتبات ما. عادت تعني شيئا ولذلك. تم. اختراع الطرق الموازية. التي يسلكها الجميع – ولا يبدو في الأفق حل لهذه المشكلة ، لقد كان الحد الأدني للأجور حتي مطلع التسعينات حوالي 7 جنيهات سودانية وكانت تعادل ثمن خروفين أو ربع وقية ذهب كانت وقية الذهب تعادل 25 جنيها سودانيا – مما يعني أن الحد الأدني للمرتبات لمستويات مابعد الاستقلال حتى فترة ما قبل النميري كانت تعادل حوالي ثلاثة آلاف جنيه سوداني وقيمتها الشرائية الآن واحد وربع أوقية ذهب أو خروفين . وللأسف فإن ثلاثة آلاف جنيه التي كانت هي الحد الأدني للأجور اصبحت تمثل الحد الأعلي للأجور في دوائر الحكومة – وهذه هي مشكلة الاقتصاد السوداني فهل يا تري هناك إمكانية لإعادة الاعتبار للاقتصاد السوداني والجنيه السوداني حتى لو أنتهى هذا الحوار إلى منتهاه.

صحيح أن الأشكال السياسي كبير ، ولكن لايبدو أن القوى السياسية والمتحاورين منتبهين إلى أن أساس المشكل السوداني في هذه اللحظة المفصلية اقتصادي – والمشكل الاقتصادي يحيط حتى بدول أفضل منا كمصر وليبيا وتونس – ولكن كذلك فإن ايقاف الحروب وإنفاق الاستثمار في الحرب على الاقل سيوقف التدهور وعلى أية حال سواء تم الوصول للإتفاق والإتفاق خير والوحدة خير– إلا أن الحل سيظل عند الغالبية الخروج من البلد وبكل الطرق حتى ركوب مخاطر الصحاري نحو ليبيا ومغامرات قطع المتوسط عبر البحر – يا غرق ياجيت حازمة– وكان الله في عون أهل السودان ، إذ منظر الذين ينتظرون الخدمة وحديث العيون أن لاسبيل إلا للقنوات الموازية يشير إلى انفراط هيبة الدولة ، والفقر فتنة وما آراه أن الهيئات الحكومية التي لها أرتباط مباشر بالجمهور أن يكون لها جعل من المال الذي تجنبه وبذلك قد يتضاعف المال المأخوذ من الجمهور – وبدلا من أن تغلق معا صناديق الإيرادات ابوابها الساعة 2 فإنها ستظل تعمل مثلها ومثل البنوك حتي الساعة 30–2 ظهرا ، كما أن الوقت ذهب والوقت مال وسيتم توفير وقت طالبي الخدمة وتحسين وضع العاملين إما الزيارات الفلكلورية لكبار المسئولين لهذه الاماكن فلا تعني ولا تفيد وقد رأيناها تتكرر بدون فائدة ويكفي ما قاله أحد كبار المسئولين انه اشتري انبوبة الغاز من السوق الموازية لتراكم المشاكل. ولكن الألف. والعادة بل. واليأس من. إمكانية الإصلاح تجعل كثير من. المسئولين لا يتحركون بل ويتعاطون مع الأمر الواقع – وهذا بداية لانهيار الدولة حتى لو ظلت السلطة قائمة – والله أعلم والسلام

أ.د. حسن مكي محمد أحمد